جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

آليات التفاعل بين الأقطاب المؤثرة في النظام الدولي: دراسة مستقبلية

أطروحة تقدم بها الطالب

وجدان فالح حسن الساعدي

الى
مجلس كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين
وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية / العلاقات الاقتصادية الدولية

بإشراف
الأستاذ الدكتور

عبد علي كاظم المعموري

١٤٣٦ هـ

٢٠١٥ م

الملخص

شكل التفاعل الدولي ميداناً خصباً للدراسة والبحث في مجال العلاقات الدولية بشكل خاص والعلوم السياسية بشكل عام؛ ذلك لأنها عكست صوراً متعددة لعلاقات دولية ذات طبيعة وهيئة مميزة، تبعاً للمصالح والغايات التي تنشدها الدول في تعاملاتها وعلاقاتها مع غيرها من الدول،سواء أكانت مجاورة لها أم لديها إهتمامات مشابهةً لها على المستوى السياسي أم الإقتصادي أم العسكري على حدٍ سواء،معتمدة بذلك على إستراتيجيات تضعها لنفسها،تبيّن من خلالها الأُطر العامة التي ستنتهجها في علاقاتها وتحركاتها على المستوى الإقليمي والدولي.

ولا يخفى على أحدٍ أن هذه التفاعلات تأخذ شكل وطبيعة المصالح التي قد تلتقي أو تتقاطع بين الدول بحسب الميول والرغبات،والتي تؤثر بشكل كبير في إنتاج الصورة النهائية لهذا التفاعل،فعندما تلتقي هذه المصالح مع الميول المشتركة فأنها تنتج صورة تعاونية لمثل هذه العلاقات،لتؤدي الى أجواء سياسية تتسم بالهدوء عبر آليات شراكة أو تنسيق أو إتفاق على قضية معينة،أما إذا تقاطعت فأنها وبشكل أكبر ستؤدي الى أن يبحث كل طرف عن تحقيق مصالحه بعيداً عن الطرف الآخر،لكن هذا التقاطع يؤدي الى ظهور صورتين جديدتين،أولهما التنافس إذا كان هنالك إمكانية لتحقيق بعض المصالح للأطراف المتنافسة،وثانيهما الصراع لو أحدهما يجب أن يحقق كل أهدافه مقابل أن يخسر الطرف الآخر كل شيء.

اِتسم التفاعل الدولي بعد نهاية الحرب الحرب الباردة بهيمنة الولايات المتحدة الأميركية على أغلب تفاصيله،فتارةً تتعاون مع دولة في جانب وتنافسها في جانب آخر،فنراها مثلاً تتعاون مع الصين في الجانب الإقتصادي،لكنها تنافسها في الجانب السياسي والأمني في إقليم الشرق الآسيوي،بغية تطويقها وتحديد مجال نفوذها في حيزها الإستراتيجي،وضمان عدم اِنتشارها في إقليمها،وعدم تنامي دورها عالمياً فيما بعد،وكذا الحال مع روسيا فهي توجهت منذ الوهلة الأولى لتشكّلها بعد تفكك الإتحاد السوفييتي الى تحجيمها،على الرغم من أنها حاولت أن تكون جزءاً من الحل لأزمتها الخانقة،التي ألّمت بها بفعل سياسات النظام السياسي الخاطئة في روسيا أبان مرحلة التأسيس،لكنها في حقيقة الأمر كانت تريد أن تجعلها (مقلمة الأظافر) في مجالها الحيوي الأوراسي،في حين أنها تعاونت مع الإتحاد الأوروبي في مواجهة التحديات قبل تفكك الإتحاد السوفييتي،فأنها ظلت ملتزمة بهذا الوضع بعد الحرب الباردة،لكنها أخذت الجانب الذي يبقي هذا الإتحاد تحت المظلة الأميركية،والشيء نفسه لليابان في مواجهة التحدي الصيني والكوري الشمالي بدرجة أقل،

قـائمة المحتويـات

الموضــوع	رقم الصفحة
المقدمــة	أ-و
الفصل الأول: الإطار النظري (دراسة في المفاهيم والعوامل المؤثرة)	١-٦٢
المبحث الاول : آلية (التعاون - Cooperation) والمفاهيم المقاربة .	٣
أولاً: المفهوم لغةً و اصطلاحاً.	٤
ثانياً : المفاهيم المقاربة (الشراكة ، التكامل) .	٦
ثالثاً: أهمية التعاون الدولي.	١١
رابعاً: أشكال التعاون الدولي.	١٦
المبحث الثاني: آلية (التنافس - Competition).	١٨
أولاً: في مفهوم التنافس (Competition) .	١٩
ثانياً : طبيعة (ماهية) التنافس .	٢٢
ثالثاً : أشكال (أنواع) التنافس .	٢٥
المبحث الثالث: آلية (الصراع - Conflict) والمفاهيم المقاربة .	٣٣
أولاً: في مفهوم الصراع.	٣٤
ثانياً : المفاهيم المقاربة للصراع (النزاع ، الحرب).	٣٧
ثالثاً: تفسير ظاهرة الصراع.	٤١
المبحث الرابع: العوامل المؤثرة في آليات التفاعل الدولي.	٤٩
أولاً: العوامل الموضوعية (السياسية و الاقتصادية و العسكرية).	٥٠
ثانياً: العوامل غير الموضوعية (طبيعة الموقف، طبيعة المصلحة).	٥٨
الفصل الثاني : الإستراتيجية الأميركية في إدارة النظام الدولي بعد ١١ /أيلول. سبتمبر/٢٠٠١.	٦٣-١٣٦
المبحث الاول : شكل (طبيعة) وسِمات النظام الدولي بعد أحداث ١١ / أيلول. سبتمبر/ ٢٠٠١	٦٥
أولاً: الجدل الفكري في النظام الدولي الجديد .	٦٦
ثانياً: متضمنات النظام الدولي بعد أحداث ١١/أيلول. سبتمبر/٢٠٠١.	٧٢
ثالثاً : سمات النظام الدولي بعد ١١/ أيلول. سبتمبر/٢٠٠١ .	٨١
المبحث الثاني: المقومات التي تستند إليها الولايات المتحدة في قيادتها العالمية.	٨٦
أولاً: مقومات القوة الأميركية الإقتصادية.	٨٧

ثانياً: مقومات القوة الأميركية العسكرية.	٩٦
ثالثاً: مقومات القوة الأميركية التكنولوجية (المعرفية) والإعلامية .	١٠٦
المبحث الثالث : متضمنات الإستر اتيجية الأميركية في إدارة النظام الدولي بعد أحداث ١١ /أيلول ـ سبتمبر/٢٠٠١.	١١١
أولاً: طبيعة الإستر اتيجية الأميركية لإدارة النظام الدولي في المجال السياسي .	١١٢
ثانياً : طبيعة الإستر اتيجية الأميركية لإدارة النظام الدولي في المجالين الأمني و العسكري .	١٢٢
الفصل الثالث: أشكال التعاون بين الأقطاب المؤثرة في النظام الدولي.	١٣٦ـ ٢١٠
المبحث الأول: أشكال التعاون السياسي والعسكري بين الأقطاب المؤثرة في النظام الدولي.	١٣٨
أولاً: التعاون السياسي والأمني على مستوى المنظومة الأميركية .	١٣٩
ثانياً: التعاون السياسي والأمني على مستوى المنظومة الصينية .	١٦١
ثالثاً : التعاون السياسي والأمني على مستوى المنظومة الروسية والمنظومات الأخرى.	١٧٢
المبحث الثاني : أشكال التعاون الإقتصادي بين الأقطاب المؤثرة في النظام الدولي .	١٧٧
أولاَ : الشر اكة الإقتصادية على وفق المنظومة الأميركية .	١٧٨
ثانياً : الشر اكة الإقتصادية على وفق المنظومة الصينية .	١٩٣
ثالثاً : الشر اكة الإقتصادية على وفق المنظومة الروسية والمنظومات الأخرى .	٢٠١
الفصل الر ابع التنافس والصراع بين الأقطاب المؤثرة ومستقبل التفاعل الدولي .	٢٠٨. ٢٩٥
المبحث الأول: ميادين التنافس بين الأقطاب المؤثرة في النظام الدولي (نماذج مختارة) .	٢٠٩
أولاً: التنافس الدولي في إقليم الشرق الآسيوي .	٢١٠
ثانياً: التنافس الدولي في أواسط آسيا وحوض بحر (قزوين).	٢٢٩
المبحث الثاني : العلاقات الصراعية بين الأطراف المؤثرة في النظام الدولي.	٢٤٩
أولاً: الصراع الدولي في خضم الأزمة السورية ٢٠١١.	٢٥٠
ثانياً : الصراع الدولي في الأزمة الأوكر انية (أزمة شبه جزيرة القرم ٢٠١٤).	٢٦٢
المبحث الثالث: مستقبل التفاعل بين الأقطاب المؤثرة في النظام الدولي.	٢٧٧
أولاً: مشهد (استمرار الوضع الراهن).	٢٧٨
ثانياً : مشهد تطوُّر (التحالفات التنافسية) .	٢٨٣
ثالثاً: مشهد (إنبثاق الصراع الدولي).	٢٨٩
الخاتمة : الإستنتاجات والتوصيات	٢٩٥. ٢٩٩
المصادر	٣٠٠. ٣٢٠

قـائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
١	مقدار الناتج المحلي الإجمالي الأميركي ونسب النمو الإقتصادي للسنوات (٢٠٠٠-٢٠١٥) (بالتريليون دولار)	٨٩
٢	الشركات النفطية الثمان الكبرى عالميا وجنسياتها .	٩٢
٣	الإحتياطيات الدولية من العملات الرئيسة ونصيب الدولار منها للمدة (٢٠٠٠.٢٠١١) (كنسبة مئوية %)	٩٣
٤	إجمالي عدد القوات الأميركية و الإحتياط وتجهيزاتها	٩٧
٥	النفقات العسكرية الأميركية للسنوات (٢٠٠١.٢٠١٢) ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الدولارات)	١٠١
٦	شركات أنتاج الأسلحة والخدمات العسكرية العشرة الأفضل عام ٢٠١٢ ومقدار مبيعاتها (بمليارات الدولارات)	١٠٤
٧	الموردون الخمسة الكبار للأسلحة التقليدية وقيمة مبيعاتهم (بمليارات الدولارات)للسنوات (٢٠٠٧.٢٠١١)	١٠٥
٨	قيمة التجارة الخارجية بين الولايات المتحدة والصين، وقيمة العجز التجاري للمدة (٢٠٠٠ . ٢٠١٤) (بملايين الدولارات)	١٨٠
٩	قيمة التجارة الخارجية بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، وقيمة العجز التجاري للمدة (٢٠٠٠.٢٠١٤) (بملايين الدولارات)	١٨٥
١٠	قيمة التبادل التجاري بين الولايات المتحدة و روسيا الإتحادية، وقيمة العجز التجاري للمدة (٢٠٠٠.٢٠١٤) (بملايين الدولارات)	١٨٨
١١	قيمة التجارة الخارجية بين الولايات المتحدة و اليابان ، وقيمة العجز التجاري للمدة (٢٠٠٠.٢٠١٤) (بملايين الدولارات)	١٩٠
١٢	قيمة الإستثمارات المتبادلة بين الولايات المتحدة واليابان للمدة (٢٠٠٨.٢٠١٢) (بملايين الدولارات)	١٩٢
١٣	قيمة التبادل التجاري بين الصين و الإتحاد الأوروبي للمدة (٢٠٠٢.٢٠١٢) (بمليارات الدولارات)	١٩٧
١٤	قيمة الإستثمارات المتبادلة بين الصين و اليابان للمدة (٢٠٠١.٢٠١٢) (بملايين الدولارات)	١٩٩
١٥	قيمة التجارة الخارجية بين الصين و اليابان للمدة (٢٠٠٤.٢٠١٣) (بملايين الدولارات)	٢٠٠

١٦	قيمة التجارة الخارجية بين روسيا و الإتحاد الأوروبي للمدة (٢٠٠٨.٢٠١٢) (بملايين الدولارات)	٢٠٣
١٧	قيمة التجارة الخارجية بين روسيا و اليابان للمدة (٢٠٠٤.٢٠١٣) (بملايين الدولارات)	٢٠٥
١٨	قيمة الإستثمارات المتبادلة بين الإتحاد الأوروبي و اليابان للمدة (٢٠٠١.٢٠١٢) (بملايين الدولارات)	٢٠٦
١٩	قيمة التجارة الخارجية بين الإتحاد الأوروبي و اليابان للمدة (٢٠٠٤.٢٠١٣) (بملايين الدولارات)	٢٠٧

قـائـمة المخططات و الأشكال

رقم الشكل أو المخطط	الموضوع	رقم الصفحة
مخطط رقم (١)	مراحل التفاعل الدولي و أشكاله	٢
مخطط رقم (٢)	العلاقة بين المفاهيم في عملية التعاون	١١
شكل رقم (١)	البلدان العشر صاحبة أكبر الحصص في صندوق النقد الدولي (% من الحصص الكلية)	٩٥
شكل رقم (٢)	حيازة الصين لسندات الخزانة الأميركية (بملايين الدولارات)	١٨٢

الخاتمة

شكّلت العمليات التعاونية والتنافسية والصراعية العمود الفقري للعلاقات الدولية، بوصفها آليات للتفاعل بين الدول المختلفة على كافلة الصعد، ولكون هذه العمليات تتأثر بشكل كبير بالبيئة العامة للنظام الدولي، كذلك طبيعة المصالح والأهداف التي تشكل روح إستراتيجيات الدول في المجال الخارجي، والموجه الرئيس لعلاقاتها مع غيرها من الدول، أدّى ذلك لأن تتنوع إستجاباتها و ردود أفعالها بحسب هذه الظروف.

إن لطبيعة النظام الإقتصادي المعقدة أثراً بالغاً وكبيراً في دفع الأقطاب الدولية (على إختلاف توجهاتها) أن تتعاون فيما بينها، وذلك يعود بصورة رئيسة الى تباين مستوى الموارد والإمكانات، كذلك التطور الإقتصادي الذي تتمتع به، لذلك نرى أن التبادل التجاري فيما بينها في إرتفاع على الرغم من توتر العلاقات السياسية بين بعضها، وهذا يدلل على أن العلاقات قائمة على أساس البراغماتية بينها.

أما على مستوى التنافس فيما بينها، فالظروف السياسية الدولية أدت دوراً كبير اً في تنامي هذه الآلية، وجعلت من هذه الآلية القاعدة العامة في علاقات الأقطاب الدولية فيما بينها، فالعلاقات الدولية في الوقت الراهن تعيش حالة من التوجس والتوتر، وخاصة في المناطق الحيوية من العالم، وخصوصاً في شرق وأواسط آسيا، وهو ما أدى الى تنامي هذه الآلية كما ذكرنا.

أما من ناحية الصراع، فقد أفضت التوترات الأخيرة والثورات في الدول العربية والإضطرابات في شرق أوروبا، الى أن تثير الصراع بين روسيا والولايات المتحدة والدول الغربية الحليفة لها، وهذا ما أدى الى زيادة وتيرة التصعيد فيما بينها، ذلك عن طريق المواجهة المباشرة وفرض العقوبات الإقتصادية المتبادلة بين الطرفين، مما ينبئ بتصعيد أكبر في المستقبل إذا لم تصل الأطراف الى حل وسط ينهي هذا التصعيد .

وبناءاً على ما تقدم، توصلت الدراسة الى مجموعة من الإستنتاجات والتوصيات يمكن أن نبينها تباعاً فيما يأتي :

الإستنتاجات :

١. هنالك ثلاثة أنواع من التفاعل الدولي في العلاقات الدولية، أولها التعاون : وهو الجانب الإيجابي من العلاقات الدولية القائم على أساس المصالح والأهداف المشتركة، التي تحاول أن تحققها الدول جنباً الى جنب، مستفيدة من الميزة النسبية التي تمتلكها كل دولة على حدة، في حين أن النوع الثاني وهو التنافس : وينجم في أغلب الاحيان عن تعارض مصالح دولتين أو أكثر في مجال، أو منطقة حيوية لكلا الطرفين، يحاول كل طرف أن ينال أكبر قدر ممكن من الفائدة جرّاء تنافسه مع الطرف الآخر، وهذا النوع هو الاوضح حالياً في العلاقات الدولية، أما النوع الأخير فهو الصراع : وكان هذا النوع من التفاعلات هو الأقوى أيام الحرب الباردة، لكنه تراجع كثيراً بعد تفكك الإتحاد

السوفييتي، لكن هذه الآلية عادت من جديد بفعل الصراعات الإقليمية والداخلية في الشرق الأوسط وشرق أوروبا.

٢. هنالك خلط واضح بين المفاهيم في ميدان آليات التفاعل الدولي، فمثلاً هنالك خلط واضح بين التعاون والشراكة، فالتعاون مفهوم عام يشير الى العلاقات بين الدول بدون إلتزام قانوني، في حين الشراكة تكون ناجمة عن تفاهمات وإتفاقات سياسية وإقتصادية تتطلب الإعداد المسبق، كذلك الخلط بين التنافس والصراع، فالمفهوم الاول يشير الى التسابق أو التباري بين طرفين أو أكثر، تتضمن السعي للحصول على مجموعة من المكاسب من دون أن تؤدي الى الإصطدام مباشر بين هذه الأطراف، في حين أن الصراع هو عملية صدامية في المجمل تهدف الى إنهاء الخصم، أو تحييده وتطويقه وجعله عاجزاً عن تحقيق أي مكسب أياً كان، كذلك هناك خلط بين النزاع والصراع، فالنزاع هو في الأصل خلاف في قضية قانونية، بمعنى لا علاقة له بالفعاليات السياسية من ناحية العلاقات الدولية، وإنما يكون على عائدية شيء معين يأخذ الصيغة القانونية.

٣. تعد المناطق الحيوية العالمية هي أهم ميادين التفاعل الدولية، فنشهد في أيامنا هذه العودة الى مصطلحات الحرب الباردة، من مثل الجغرافية السياسية للدول، والمواقع الجيوإستراتيجية للأقاليم، بعد أن خفَّ بريقها لمدة محدودة، فنرى العودة الى أقاليم عالمية بعينها من مثل آسيا الوسطى والقارة الأفريقية وجنوب آسيا، وغيرها من الأقاليم الحيوية الأخرى، لذلك فأن هذه التغيرات أسهمت في تعقد وإشتداد التفاعل بين هذه الأقطاب، عاكسة العديد من الصور التعاونية والتنافسية والصراعية على حدٍ سواء.

٤. إن الولايات المتحدة بفعل إمكاناتها التي تتوافر عليها، فضلاً عن أنها القوة العظمى الوحيدة حالياً في النظام الدولي، أصبحت مركز التفاعلات الدولية حالياً، فبفضل أنها تحمل عصا القيادة لهذا النظام في الوقت الراهن، فهي تحرص على أن تكون قلب أو مركز هذه التفاعلات، ولا يمكن أن تمر أي من القرارات أو العلاقات إلا عبرها، لا بل أن أغلب الازمات إن لم تكن جميعها هي طرف فاعل أو رئيس فيها، فالتنافس في شرق آسيا أو في أواسط آسيا أو في أفريقيا أو غيرها من الأماكن، نجد أن الولايات المتحدة طرف رئيس من الأطراف المتنافسة، كذلك الأزمات الصراعية هي في مقدمة الدول، كذلك فأن التفاعل الدولي بمختلف أشكاله في الوقت الراهن والولايات المتحدة صنوان لا يفترقان.

٥. شكل العامل الإقتصادي وطبيعة التحالفات والترتيبات الأمنية اللبنة الأساسية في عمليات التعاون بين الدول الكبرى، فالعامل الإقتصادي - كما ذكرنا - مهم لكل دولة منها، وليس في مصلحتها أن تخاطر بعلاقاتها الإقتصادية حتى مع المنافسين، وذلك لإعتمادها المتبادل والعميق بين بعضها بعضاً، فمثلاً تعتمد الولايات المتحدة الأميركية على الصين في الإستثمار في سندات الخزانة الاميركية، لكي تبقي على مستوى نموها دون أن ينهار بما يعود بالفائدة على كليهما، فالصين تستفيد من الولايات المتحدة بكونها أكبر سوق عالمي لا يمكن أن تخاطر بخسارته حتى وإن أضطرت الى دعمه، وكذا الحال بالنسبة للإتحاد الأوروبي، فأن العقوبات الإقتصادية على روسيا لم تمنع تدفق

الغاز والنفط الروسي الى أوروبا، لا بل حرص الإتحاد هذا أن لا يتمّ إيقاف هذا التدفق بسبب الإعتماد الكبير على الطاقة الروسية في أغلب دول الإتحاد، فضلاً عن أن الترتيبات الأمنية وخاصة الأحلاف والمعاهدات العسكرية لها الدور الكبير في زيادة التنسيق بين الدول، من مثل حلف شمال الأطلسي (NATO) في أوروبا، والمعاهدات العسكرية الأميركية - اليابانية في شرق آسيا، أسهمت في تطوير التعاون بين بعض هذه الأقطاب، وزد على ذلك التنسيق الصيني - الروسي العسكري، وصادرات الأسلحة الروسية الى الصين، أسهمت في توثيق العلاقات التعاونية فيما بينهما.

٦. يعزا سبب زيادة التنافس بين الأقطاب الدولية منفردة أو متحالفة بعضها ضد بعض، الى الهواجس السياسية والأمنية وضرورة تأمين المجالات الحيوية الخاصة بها، على أن لا تخترقها الدول أو القوى الأخرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة، فالصين على سبيل المثال تحاول تأمين مجالها الحيوي في شرق آسيا من التطويق الأميركي لها، وروسيا كمثال آخر تحاول أن تبعد حلف شمال الأطلسي (NATO) عن حدودها، مما أسهم في توتر الأجواء والبيئة الدولية نتيجةً لذلك، كذلك يعود الى سعي أغلب الأقطاب الى تأمين إحتياجاتها الإقتصادية من دول غير قريبة منها، وتمتاز بأهميتها وخاصة في مجال الطاقة، الأمر الذي أدّى الى أن يكون التنافس حالياً على أشده لتأمينها بما يوفر احتياجاتها من هذه المناطق.

٧. إرتفعت في الآونة الأخيرة آلية الصراع، وأضحت الكثير من الأدبيات العلاقات الدولية تبشر بذلك، ويعود ذلك الى الأزمات التي إندلعت في الشرق الاوسط وبخاصة الأزمة السورية عام ٢٠١١، والأزمة الاوكرانية عام ٢٠١٣، مما أدى الى إصطدام مباشر بين روسيا من جهة، والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وزاد على الأمر العقوبات المسلطة من الطرفين أحدهما على الآخر، مما أدى الى تعالي الأصوات التي تنظّر بالعودة الى أيام الحرب الباردة، والصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، وانضمّت الصين الى هذا الصراع بوقوفها الى جانب روسيا، وخصوصاً في الأزمة السورية في مواجهة الولايات المتحدة.

٨. هنالك إتجاه دولي حالياً ومستقبلاً يسعى الى تشكيل تحالفات دولية بصبغة إقتصادية، ذات دوافع سياسية أمنية، أو تنظيمات دولية إقليمية تصب جميعها في بوتقة تشكيل أحلاف مهمتها مواجهة نفوذ الولايات المتحدة، وخصوصاً في مجالاتها الحيوية التي تحاول الأخيرة مد نفوذها إليها، لذلك نرى منظمة (شنغهاي) بدأ دورها يزداد أكثر وتضم الى عضويتها أعضاء جدد، وإن كان هؤلاء الأعضاء بصفة (ضيف) أو (شريك حوار)، لكن هذا يحقق بعضاً من أهدافها، كذلك تجمع (بريكس BRICS) الذي بدأ يتنامى شيئاً فشيئاً عبر تركيز جهودها، وإتخاذ مجموعة قرارات إنشاء بنك للتنمية على شاكلة (البنك الدولي) لتمويل مشروعات دول التجمع، فضلاً عن اعتماد عملات الدول المحلية في تسوية تعاملاتها البينية، وغيرها من الخطوات التي تسهم في تطوير التجمع وخدمة دوله، فضلاً عن التحركات الإقليمية مثل روسيا وإتحادها الأوراسي والصين وعلاقاتها بالنمور الآسيوية، هذه التحركات كلها لمواجهة وتحديد النفوذ الأميركي في مناطق هذه الدول الحيوية، والتشكيلات التي تهيمن عليها من مثل حلف شمال الأطلسي ودوره المتنامي على الصعيد العالمي.

التوصيات:

تشكل مجموعة التوصيات التي سنقدمها فيما يلي عبارة عن مجموعة من التصورات أو الإفتراضات التي يقدهما الباحث،الغرض منها ليس وضع التوصيات الى أقطاب دولية لها باع طويل في التخطيط السياسي والإستراتيجي،وتسخّر مؤسسات عريقة للتخطيط الإستراتيجي على المدى الطويل، لكن هي كما ذكرنا وجهة نظر الباحث في ما يمكن أن يضع رؤية إفتراضية لتصحيح مسارات بعض التفاعلات والتي يمكن أن نبينها بالآتي:

١. على الإتحاد الأوروبي زيادة التنسيق السياسي وترك الخلافات جانباً،عبر التفعيل الحقيقي لإتفاقية لشبونة لعام ٢٠٠٧،والتي دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠١٠،عبر التوجه نحو سياسة خارجية أكثر كفاءة وعدم الإكتفاء بالدعوة الى إحترام القانون الدولي والحلول السلمية في قضايا إنتقائية،ففي ليبيا لم تتوانَ دول الإتحاد في إستخدام القوة عبر حلف شمال الأطلسي (NATO)،في حين ركنت الى الدعوة للتهدئة والحلول السلمية في العدوان (الإسرائيلي) على الفلسطينيين بين الحين والآخر.

٢. على الأقطاب الدولية إيجاد صيغ جديدة للتفاهم،ووضع الحدود الخاصة بكل طرف منها،عن طريق الإتفاق على حدود وأُطر للعلاقات فيما بينها،ووضع الخطوط العامة لمجالات نفوذها،وعدم ترك المجال لطرف أن يخترق المجال الحيوي للطرف الآخر وخصوصاً للولايات المتحدة،وعلى الأقطاب الدولية إستثمار التراجع الأميركي النسبي في الآونة الأخيرة،للتحضير لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب،أو على أساس وجود قوة كبرى في الأقاليم الحيوية العالمية،لكون ذلك يعود بالفائدة عليها جميعاً،بغية تقليل الإحتكاكات والتصادمات فيما بينها،ويتم ذلك عن طريق إحترام كل طرف للآخر في مجاله الإستراتيجي،لكون ذلك سيؤدي الى منع نشوء الأزمات،وبدوره سيؤدي الى سلوك هذه الأقطاب فيما بعد سلوكاً تعاونياً بعيداً عن الصراعات التي قد تنشأ نتيجة التوترات والحساسيات في المواقف بينها.

٣. على الولايات المتحدة أن تعيد النظر في طبيعة آلياتها المستخدمة في تفاعلاتها الدولية،فهي حالياً تعتمد نوعاً خطيراً منها،وهو الآليات الإقتصادية في حروبها السياسية،فمثلاً في الآونة الأخيرة برزت حروب أسعار الطاقة الى العلن،عبر إستخدامها الإنتاج المرتفع من النفط والغاز الصخري لتخفيض أسعار النفط العالمية،بالتعاون مع الإنتاج الغزير الذي تقوم به المملكة العربية السعودية،وعلى الرغم من أن هذه الإستراتيجة موجهة نحو روسيا لإضعاف موقفها الإقتصادي بوصفه نوعاً من العقوبات نتيجة ضمها لشبه جزيرة القرم،لكن هذا الفعل أدى الى نشوء أزمة مالية كبيرة للدول المصدرة للنفط والغاز دون إستثناء،فضلاً عن التحذيرات الدولية للمخاطر البيئية التي يشكلها هذا المورد الصخري الجديد،وإحتمالية حدوث كوارث بيئية بعد تشوه الطبقات الصخرية الأرضية من مثل الزلازل وغيرها،فهي بهذا الفعل تخاطر بخسارة حلفائها من الدول النفطية إذا ما تمّ تضييق الخناق عليهم بفعل هذا الإنخفاض،فأغلب هذه الدول دول ريعية تقتات على العوائد النفطية بشكل أساس، وتشكل هذه العوائد الحجم الأعظم من ميزانياتها التشغيلية والإستثمارية وخاصة دول الخليج العربي وآسيا الوسطى،وهذا سيؤدي الى تشنج علاقاتها معها،أو تنامي مشاعر العداء لها عن طريق

أنها المتسبب الرئيس في أزماتهم،وهذا ما يؤدي الى خلق أزمات في هذه الأقاليم وما تجلبه من عدم الإستقرار.

٤. أما فيما يتعلق بالدول الأخرى وفي مقدمتها العراق،فالتوصية مفادها إمكانية الإستفادة من ظاهرة التنافس الدولي الحالي،عبر إعتماد آليات سياسية للإستفادة القصوى من المميزات التي توفرها هذه الأجواء،فكل قطب يحاول أن يقدم نفسه حليفاً أو صديق يمكن (الوثوق) به،عبر تقديمه العديد من الإمتيازات لهذه الدول،بغية تحقيق انتصارٍ سياسيٍ أو إقتصاديٍ في هذه الدول،لذلك يجب على صنّاع ومتخذي القرار في الدول هذه الإستفادة من هذه الفرصة،عن طريق التعاون مع الأقطاب المتنافسه لتحديث البنى التحتية عبر الخبرات التي تتمتع بها هذه الدول،وجذب الإستثمارات من رؤوس أموالها كذلك،لكونها تبحث عن وجهات استثمارية جديدة لإدامة نموها،وخاصة دول الإتحاد الأوروبي،وما توفره هذه الإمكانات من تقدم تكنولوجي وعلمي ونقله الى هذه الدول،كذلك الإستفادة من هذه الأقطاب في الجانب العسكري والتسليحي على وجه الخصوص، نتيجة التقدم التكنولوجي في هذا المضمار،فضلاً عن تنويع مصادر الحصول على الأسلحة،مما يهيئ لها إمكانية لتتحرك ولمواجهة التحديات بعيداً عن التوازنات التي تضعها بعض الأقطاب والإستراتيجيات الخاصة بها وفي مقدمتها الولايات المتحدة،فالتحديات قد تنوعت حالياً واشتدّ خطرها وخصوصاً موضوع الإرهاب الدولي والتنظيمات المسلحة الإرهابية،والخطر المحدق بكيانات الدول أنفسها،مما يحتم عليها أن تكون لديها هامش للمناورة مع هذه الأقطاب لضمان الحصول على أكبر قدر من الفائدة لها في محيطها الدولي .